المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العدد 15A تشرين2 2024
No.15A Nov 2024

اثر العوامل الإدارية والإنتاجية على حجم الإنتاج الوطني في الصناعة العراقية / دراسة حالة في الشركة العامة للمنتوجات الغذائية

م.م. إنعام ذياب شناوة
الجامعة التقنية الوسطى -معهد الإدارة التقني

الملخص

هدف البحث لقياس اثر العوامل الإدارية والإنتاجية على حجم الإنتاج المحلي في الشركة العامة للمنتوجات الغذائية، جمعت بيانات البحث باعتماد الأسئلة المفتوحة والمقابلات الشخصية بالإضافة إلى قائمة الفحص (Checklist) وزعت على عينة قوامها (88) مبحوث من المسؤولين والموظفين المختصين في الشركة ، تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي للتوصل إلى النتائج التي تحقق أهداف البحث، بعد تحليل استجابات المبحوثين واختبار فرضية البحث باستخدام عدد من المؤشرات الإحصائية بمساعدة البرنامج الإحصائي (spss) أظهرت نتائج البحث وجود علاقة ارتباط وتأثير بين العوامل الإدارية والإنتاجية وبين حجم الإنتاج المحلي ومستوى الجودة.وتنصب أهم التوصيات على حتمية معالجة المشكلة الجوهرية المتمثلة في الإهمال الحكومي للصناعة العراقية والنهوض بالمستوى التكنولوجي وتحسين المنتج العراقي من خلال دعم عمليات البحث والتطوير المستمر لمعالجة المشاكل الحقيقية للمنتج

الكلمات المفتاحية :- الإنتاج المحلي ، العوامل الإدارية والإنتاجية (رضا العاملين ، المستوى التكنولوجي ، التوجهات الحكومية

The impact of administrative and production factors on the volume of national production in Iraqi industry/ Case study in the General Company for Food Products

Inam Theyab Shnawa
Middle Technical University
Technical Institute For Administration

Abstract

The research aimed to measure the impact of administrative and production factors on the volume of local production in the General Company for Food Products. The research data was collected by adopting open-ended questions and personal interviews, in addition to a checklist. It was distributed to a sample of (88) respondents from officials and specialized employees in the company. The method was used Descriptive and analytical to reach results that achieve the research objectives, after analyzing the responses of the respondents and testing the research hypothesis using a number of statistical indicators with the help of the statistical program (SPSS). The research results showed the existence of a correlation and influence between administrative and production factors and the volume of local production and the level of quality. The most important recommendations focus on It is imperative to address the fundamental problem of government neglect of the Iraqi industry and raise the technological level and improve the Iraqi product by supporting continuous research and development operations to address the real problems of the product.

Keywords: local production, administrative and productivity factors (worker satisfaction, technological level, government trends

المقدمة :- يرتكز البحث من الناحية النظرية على دراسة الإنتاج الوطني والعوامل المؤثرة فيه ويؤكد أهمية إن تضع الحكومة في أولى اهتمامها إستراتيجية لدعم وتطوير الإنتاج المحلي وتعزيز القطاع

الصناعي في العراق كونه المرتكز الأساس في تحقيق النمو الاقتصادي. اذ يعاني القطاع الصناعي العراقي ولعقود متتالية من مشكلات متعدد ومتنوعة تتمثل في تقادم البنى التحتية وتخلف نظم الإنتاج وشحة المواد الأولية الداخلة في الصناعة وغيرها كثير ، إلا إن أهم أو اخطر تلك المشاكل تتمثل في إهمال أو انشغال المتنفذين في الدولة عن الصناعة الوطنية والتي نجمت عن الظروف الاستثنائية إلى تعاقبت على البلد وانعكست على الصناعة في العراق فحالت دون مواكبتها لمستوى التطور الذي ارتقت إليه الصناعة العالمية.مما نجم عنه غياب المنتج الوطني عن الأسواق العراقية والذي اثر في انحسار مساهمة القطاع الإنتاجي العراقي عن توفير المنتجات الأساسية للمواطن العراقي ومنها متطلبات الأمن الغذائي .

وللخروج من سلسلة العقبات التي تعترض نجاح الصناعة العراقية والمنتجات المحلية ،جاءت هذه الدراسة لتكشف عن العوامل الأساسية المؤثرة في حركة الإنتاج المحلي ومستوى جودة المنتج العراقي ،إذ إن تشخيصها يساهم في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الناجمة عنها، وتحديد مستلزمات دعم وحماية المنتج المحلي التي ينبغي التوجه نحوها لإحداث التغيير المطلوب في واقع حال الصناعة والمنتجات الوطنية مما يساهم في رفع القيمة الاقتصادية للصناعة المحلية.

اذ أن تطوير الصناعة المحلية هو مفتاح الحل لكثير من الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ، كونه يحد من تسرب العملة إلى خارج البلد للاستيراد كم هائل من المواد الاستهلاكية الممكن إنتاجها محليا وان التوسع في الصناعة العراقية يهيئ فرص عمل كبيرة جدا ويعالج مشكلة البطالة ويرفع مستوى معيشة الفرد وما يترتب على ذلك من إنعاش للاقتصاد العراقي .

المبحث الأول: - منهجية البحث

أولا:- مشكلة البحث:- تكمن مشكلة البحث في تلكؤ الصناعة العراقية وتراجع الإنتاج الوطني في العراق بشكل عام بسبب عدم الاهتمام ببعض المؤثرات الجوهرية في حركة الإنتاج الوطني والسياسات الخاطئة في إدارة القطاع الصناعي في العراق .ويمكن طرح المشكلة بالصيغة التالية:

1- ما هي العوامل المؤثرة في تراجع الإنتاج الوطني ؟

2- هل تؤثر العوامل الإدارية والإنتاجية المتمثلة في (مستوى رضا العاملين والمستوى التكنولوجي ، التوجهات الحكومية) في حجم الإنتاج ومستوى الجودة ؟

3- ما هي العوامل الممكن الارتكاز عليها لدعم وتطوير الإنتاج الوطني وتعزيز موقف المنتج المحلي في الأسواق العراقية .

ثانيا :- أهمية البحث :- تبرز أهمية البحث بما يلي :

1. تناول البحث مشكلة حيوية وجوهرية التأثير في الاقتصاد الوطني تتمثل في التراجع الكبير في الإنتاج المحلي وتلكؤ الصناعة العراقية .
2. توجيه اهتمام الباحثين نحو دراسة الإنتاج المحلي ودوره في تعزيز الاقتصاد الوطني .
3. حث الباحثين من ذوي الاختصاص في البحث عن الأساليب التي يمكن أن تساهم في تطوير القطاع الصناعي في العراق .
4. التأكيد على حتمية تركيز الاهتمام على تطوير المنتج المحلي ودوره في جذب العملة الأجنبية .

ثالثا :- أهداف البحث :- يسعى هذا البحث لتحقيق الأهداف التالية :-

1- تشخيص وتحليل واقع الإنتاج الوطني في الأسواق العراقية والوقوف على أسباب تراجعه .

2- تحديد العوامل المؤثرة والعوامل الأكثر تأثيرا في حركة الإنتاج الوطني ،ذاك إن تشخيص العوامل الأكثر تأثيرا والتركيز عليها ، يساهم في اختزال الجهد والوقت ورأس المال المستثمر أذا ما تم إنفاقه في المجال الحرج والأكثر فاعلية في تطوير الإنتاج المحلي والنهوض بالصناعة العراقية .

3- تقديم توصيات تحث الجهات المعنية للعمل على دعم المنتج الوطني من خلال وضع المعالجات والحلول الجذرية لكل المشكلات التي يعاني منها القطاع الصناعي العراقي.

رابعا :- فرضيات البحث :- الفرضية الرئيسية :

فرضية العدم: لا يوجد تأثير للعوامل الإدارية والإنتاجية على حجم الإنتاج المحلي اذ

1 - لا يؤثر مستوى رضا العاملين على حجم الإنتاج **الوطني**

2 - لا يؤثر المستوى التكنولوجي على حجم الإنتاج **الوطني**
3 - لا يؤثر التوجهات الحكوميةعلى حجم الإنتاج **الوطني**

الفرض البديل : يوجد تأثير للعوامل الإدارية والإنتاجية المتمثلة بـ (مستوى رضا العاملين والمستوى التكنولوجي ، التوجهات الحكومية) على حجم الإنتاج اذ .

1 - يؤثر مستوى رضا العاملين على حجم الإنتاج الوطني
2 - يؤثر المستوى التكنولوجي على حجم الإنتاج الوطني
3 - تؤثر التوجهات الحكوميةعلى حجم الإنتاج الوطني

خامسا:- مجتمع وعينة البحث:تمثل مجتمع البحث بالشركة العامة للمنتوجات الغذائية في بغداد اما عينة البحث فقد تم اختيار عينة قصدية بلغت (88) مبحوثا من عشرة أقسام رئيسية في مقر الشركة، تمثلت بمسئولي الأقسام والموظفين ذوي الاختصاصات الهندسية والفنية الإدارية.

سادسا:- الأدوات الإحصائية المستخدمة:تم استخدام الوسائل الإحصائية باستعمال البرنامج الإحصائي (SPSS) للاستحصال النتائج ومنها الأدوات (اختبار ألفا كرونباخ ،اختبار أسلوب الانحدار الخطي المتعدد Multiple linear regression ،معامل الارتباط ،الوسط الحسابي، الأهمية النسبية ،الانحراف المعياري،اختبارF ، اختبارT)

المبحث الثاني :-الإطار النظري

أولا:- مفهوم وعناصر الإنتاج وإدارة العمليات:- عرف (Uzorh and others:2017:9) التصنيع بأنه نشاط إنتاجي مهم يقوم به شخص أو مجموعة أشخاص أو شركة تنتج أصنافًا أو منتجات وتبيعها للعملاء أو المستهلكين.ويشمل صنع المنتجات من المواد الخام عن طريق عمليات التصنيع والآلات والعمليات المختلفة من خلال خطط منظمة جيدًا للأنشطة تسمى نظام الإنتاج.وقد عرف (Sodhi andothers2013:1) الإنتاج وإدارة العليات بأنها العملية التي يتم فيها جمع وتحويل مختلف الموارد المستخدمة في الإنتاج والنظام الفرعي للعمليات في المنظمة إلى منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة،بطريقة خاضعة للرقابة وفقا لسياسات منظمة. اذ يتم تحويل مجموعة من المدخلات إلى (المنتجات/ الخدمات) المطلوبة وبالجودة المطلوبة.وهي مجموعة مترابطة مع الأنشطة الإدارية التي تشارك فيها لتصنيع منتجات معينة،وتسمى إدارة الإنتاج .وفي ذات السياق،عرف كل من (Singh&Kumar:2013:881)الإنتاج بأنه العملية التي يتم من خلالها تحويل المواد الخام والمدخلات الأخرى إلى البضائع الجاهزة.وعرف(Jabbour.1&Jabbour.2:2013:361) إدارة العمليات على أنها التخطيط والتوجيه والتحكم في العمليات التي تحول المدخلات إلى خدمات ومنتجات داخلية وخارجية للعملاء.في حين عرف (حجازي:8:2002) وظيفة الإنتاج والعمليات بأنها وظيفة مسئولة عن صنع المنتج أو تقديم الخدمة التي تتناسب مع الطلب المتوقع ، وتؤدي إلى إشباع رغبات العملاء.

التعريف الإجرائي:- يمكن تعريف الإنتاج على انه عملية التغيير أو التحويل الحاصل في طبيعة المدخلات من خلال دمجها وأعادت تشكيلها، لتكوين شكلا أخر أو هيئة مختلفة بقيمة مضافة تجعلها قادرة على تحقيق إشباعا جديدا لم تكن قادرة على تحقيقه في صيغتها الأولى.

حدد(Artaya:2019:2)عنصرين أساسيين للعمليات الإنتاجية في منظمة التصنيع والخدمة هما:

1-الشرط الأساسي :- ينبغي ان تقوم العمليات بعملية تحويل مجدية في شكل المادة من أصلها إلى منتج نهائي،وتجنب حدوث المخالفات والأخطاء فهدف العملية هو تلبية احتياجات الإنسان الأساسية وقد تأخذ عملية التحويل شكلًا حقيقيًا (ملموسًا) او غير حقيقي (غير ملموس)

2-متطلبات كافية:يتم صنع القيمة من خلال التحويل بواسطة أنشطة العملية،ويمكن قياس الاختلاف ومعرفته بوضوح بين المادة قبل وبعد إجراء التحويل،اذ تكون الاختلافات قادرة على توفير قيمة مضافة للمنتج وهذا ما يسمى بتحقيق شرط الكفاية.فعند تغيير النسيج إلى ملابس،ليس المطلوب إيجاد الملابس بشكل عرضي،بل يجب أن تكون الملابس جيدة، والدرزات ناعمة، وبشكل جذاب،جودة عالية،لا يسهل تمزقها،وبألوان مثيرة، ويستحق المتاجرة به، وكل هذا يسمى القيمة مضافة.فالطين على حاله لا يهم احد، ولكن اذ ما تم تغييره إلى أشكال وأنواع فنية مختلفة كالفخار،سيدفع الناس للاهتمام برؤيتها والحصول عليها وشرائها وهنا تتحقق الكفاية.وأردف (Artaya:2019:3)إن الغرض من هذه الشروط هو ضمان أن

كل ما يتم إنشاؤه قادر فعلا على تحقيق رضا المالك أو المستهلك.من جانب أخر يرى(محمد ولينده:2015:4) إن عناصر الإنتاج هي تلك الأشياء التي تشترك في إتمام العملية الإنتاجية،ويوضح (القاضي& محمد :111:2022) أنها مجموعة عناصر متضافرة فيما بينها لإنتاج الأموال الاقتصادية ،التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات وبدونها يستحيل القيام بعمليات الإنتاج، وتم تحديدها بالاتفاق مع (شقرة:165:2022) بكل من (الموارد البشرية الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم) ويضيف لها(طالب وآخرون:7:2011) عنصر(التكنولوجيا) ويمكن بينها كما يلي :

1- **الأرض (الموارد الطبيعية):-** وتشمل كل مكونات الطبيعة التي يمكن للإنسان الانتفاع بها بشكلها الطبيعي او بعد معالجتها ومنها (الماء، الهواء، التربية،المعادن،النباتات، الحيوانات ،ومصادر الطاقة كالرياح ، الطاقة الشمسية، مساقط المياه والشلالات وغيرها)

2- **الموارد البشرية:-**هي كل الجهود والأنشطة البشرية التي يمكن إن يبذلها الإنسان عن وعي وإدراك ويروم منها الانتفاع بالموارد الطبيعية وينجم عنها صنع المنفعة أو القيمة المضافة .

3- **رأس المال**:- هي كل الأصول والبنى التحتية الناجمة عن إعمال وأنشطة إنسانية سابقة ومنها(الآلات والمكائن والمعدات والمباني والجسور والطرق والمواد الخام وتحت التصنيع) وهذه كلها هي من منتجات الطبيعة التي عالجتها جهود الإنسان .

4- **التنظيم:-**هو أسلوب مزج عناصر الإنتاج الأساسية (الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، رأس المال) والمنظم هو الذي يرسم آلية الإدارة للعملية الإنتاجية التي تمكنه من تحقيق الأهداف .

5- **تكنولوجيا الإنتاج**:-عرفها(طالب وآخرون:7:2011) بأنها تطبيق المعرفة في حل المشاكل وتتكون من العمليات،الطرق،لأدوات،المعدات المستخدمة في انتاج السلع والخدمات وتعني استخدام التكنولوجيا الحديثة من برامج وآلات ومهارات لإنتاج التصاميم الموضوعة بالجودة المطلوبة.اذ يؤكد(Echeme:2016:1-2) إن العوامل التكنولوجية تؤثر على جميع الأنشطة في سلسلة القيمة والتكنولوجيا الخاصة بالشركة والتي تؤثر بشكل خاص على إنتاجية الشركة وقدرتها التنافسية في مجال التصنيع. تعد المنتجات المصنعة والمباعة للعميل والعمليات المستخدمة لاستخدام المنتجات ونظام المعلومات لدمج المجالات المختلفة للشركة جزءًا من التكنولوجيا المستخدمة ومن المتوقع أن تظهر تأثيرًا على أداء نظام التصنيع. إذ إن التغيرات في التكنولوجيا هي المصدر الوحيد للزيادات الدائمة في الإنتاجية وفي بحث أجري على الصناعات التحويلية الكندية، تبين أن التقدم التكنولوجي كان القوة الدافعة الرئيسية لنمو الإنتاجية. ومن جانب أخر فقد استنتج الباحثون (Jamaludin and others: 2010:13) إن توافر العمالة وحجم الطلب على السلعة هي العوامل الأكبر تأثير على مستوى الإنتاج (إنتاج الأرز) في ماليزيا،والعوامل الأقل تأثير هما مساحة الأرض والتكنولوجيا المعتمدة،إلا إن لهما علاقة إيجابية تساهم في رفع مستوى الإنتاج.لذا توجب دعمها لتحسين إنتاج الأرز،اذ يساعد الحكومة في تقليل نفقات الإعانات وتقليل استيراد الأرز مما يتيح انتعاش زراعته محليا.ولتحسين قيمة العمالة المؤثرة في الإنتاج، ينيغي دعمهم بتدريب مهني وتوفير التمويل للبحث والتنمية في مجال الموارد البشرية لخط الإنتاج .كما إن الاستثمار في التكنولوجيا وتوسيع مساحة الأرض المتاحة للإنتاج ضروريان لتعزيز إنتاج وصناعة الأرز ككل.ويشير(Kingsley&others:2016:11) إلى إن التصنيع في نجيريا وخاصة الجزء الجنوبي الشرقي منها،قد تأثر بعوامل متعددة مثل البنية التحتية للطاقة ، الدافع أو الحافز،التدريب،التكنولوجيا الحديثة والقيادة التشاركية وعوامل أخرى أثرت في أداء العاملين،مثل ظروف وبيئة العمل،مستوى المنافسة في السوق، جودة القيادة،صيانة الآلات، إدارة الوقت،طبيعة العمل، تغيير العملية وغيرها،والتي تؤثر بالنتيجة على التصنيع .

ثانيا:-المشكلات الإنتاجية في المنظمات ألصناعية:حدد(عامر وقنديل:2011:353-354)المشكلات الإنتاجية في المنظمات الصناعية بما يلي:(1)مشكلة الطاقات العاطلة،(2)الإفراط والتبذير في استخدام المواد الأولية الخام والمستلزمات الأخرى،(3)صعوبة توافر المواد الأولية الخام والمستلزمات الأخرى،(4) تراجع مستوى جودة المنتج،(5)تدني مستوى الإنتاجية).كما شخص Uzorh and others:2017:10) بعض القيود التي تعترض الصناعة وبالتالي تحول دون تحقيق الأهداف التنظيمية في نيجيريا وإفريقيا بشكل عام، فهم يؤكدون إن الصناعات التحويلية ، ولا سيما الصغيرة والمتوسطة

الحجم، تعمل في ظل ظروف وقيود مختلفة تعارض تحقيق الأهداف التنظيمية.وتتمثل هذه المحددات بعدم توفر الكهرباء،البنية التحتية غير الملائمة،الموظفين غير الأكفاء،المعدات،المشاكل الناشئة عن سياسات الحكومة،الحوافز،مشاكل بيئة التشغيل،الحماية أو السلامة غير الكافية،عدم القدرة على التحكم في التكاليف والعديد من العوامل الأخرى تؤثر سلبًا على الأداء في الصناعات التحويلية. لذلك، فإن فهم طبيعتها مهم جدًا للتوجه نحو تطوير الصناعات في نيجيريا.بينما يؤكد(KIGANGA:2020:7) أن جودة أداء الشركة (المخرجات) يمكن أن يكون جيدًا فقط عندما تماثلها الجودة في أداء مورديها (المدخلات).إذا حصلت المنظمات على نوعية رديئة من المدخلات من مورديها،فإن جودة المنتجات النهائية ستكون أيضًا دون المستوى.وفقًا لأدبيات إدارة الجودة،لا يمكن للمصنعين إنتاج منتجات عالية الجودة باستمرار دون تعاون فعال مع الموردين.وقد شخصت (وكال & شادولي :24:2019) عدة مشاكل تؤثر في حجم الناتج المحلي الإجمالي ومنها (الظروف الطبيعية ، الاستقرار السياسي،علاقة عناصر الإنتاج بالبيئة، تقسيم العمل والتقدم التكنولوجي ،تذبذب الأسعار وغيرها كثير)

وقد وجدت الدراسة الحالية إن الصناعة في العراق تعاني مشاكل وأزمات مماثلة لما سلف ذكره ، بل أكثر من ذلك إذ يضاف لها العقود العجاف التي مر بها الاقتصاد العراقي ككل والصناعة فيه بشكل خاص، متمثلة بالمواقف السلبية للحكومات المتتالية فيما يخص عملية النهوض بالواقع الصناعي في العراق وفساد إداري ومالي مستشري في كل مفاصل الدولة ، بالإضافة إلى الوضع الأمني غير المشجع للصناعة والاستثمار والناجم عن مراحل تتابعيه من حصار إلى حرب دولية إلى احتلال إلى حرب داعشية وأخرى طائفية وحدود مستباحة وانفلات امني خطير وما له من اثر كبير في تدمير البنى التحتية الإنتاجية والخدمية في مناطق متفرقة في البلد وتسرب الكفاءات إلى خارج الوطن.والذي انعكس بالنتيجة إلى تراجع القطاعين الصناعي والخدمي في العراق.

ثالثا- إدارة العمليات كإستراتيجية التنافسية:-يرى (Masyhuri:2023:32) انه يمكن فهم الإستراتيجية التشغيلية على أنها مجمل الأنشطة التشغيلية للشركة لتنفيذ إستراتيجية الشركة في دعم وتطوير الأعمال التي تركز على العملاء. ولتحقيق ذلك، ينبغي لإستراتيجية العملية ربط قرارات التشغيل بإستراتيجية المؤسسة سواء على المدى القصير أو الطويل، وبناء قدرات المؤسسة على أساس مواردها. فقدرات الشركة تحددها أولوياتها التنافسية ومن أدواتها إستراتيجية العمليات وتشمل التكلفة والجودة والوقت والمرونة .اذ أعزت(أل فيحان:1:2011) الضعف في أداء المنظمات لقلة اهتمامها بإدارة العمليات ودورها الإستراتيجي، وذلك لتركيزها على الجانب التقني وإهمال الجانب الاستراتيجي الأنظمة الإنتاج.فحولها ذلك إلى عبئ ثقيل بديلا عنها كسلاح تنافسي ولتقليل الفجوة بين الاستراتيجيات التنافسية وإدارة العمليات،،فقد حدد(Skinner) السياسة التصنيعية للاستراتيجيات التنافسية للمنظمة بخطوات متتالية، تتمثل بـ(1) تحليل الموقف التنافسي(2) تقييم موارد ومهارات المنظمة(3) وضع إستراتيجية تنافسية ملائمة(4) تحديد تأثير الإستراتيجية المعتمدة(5) دراسة فرص وقيود الاقتصاديات الصناعية(6)دراسة فرص وقيود التقانة المعتمدة في الصناعة (7) تقيم مواردها الداخلية(8)تحديد السياسة التي تنتهجها وظيفة التصنيع (ماذا تصنع؟ماذا تشتري؟عدد مصانعها وإحجامها وموقعها؟ ما هي الآلات والمعالجات المطلوبة؟)(9)تحديد متطلبات تنفيذ السياسات التصنيعية. ومن جانب أخر أشار(Elisa:2013:1) إلى إن الشركات ألان،تحتاج إلى العمل بديناميكية عالية كونها تعمل في بيئة تتسم بعدم اليقين في فرص العمل وبندرة الموارد الرئيسية فيها.كما ويفرض السوق معايير كفاءة عالية وان الشركات التي تفشل في مقابلتها تهمش سريعا. وهنا تظهر أهمية التحسين الدقيق للموارد الداخلية لكل شركة تريد الحفاظ على ميزة تنافسية. والذي يجب أن يرافقه التحسين المستمر للعمليات الداخلية والروتين لتحقيق هذا الهدف.كما وينبغي(Elisa:2013:2) أن تتعامل أنشطة إدارة العمليات مع الشركات التي تشكل جزء من قطاع التصنع، وإن تحدد إدارة العمليات جميع الأنشطة اللازمة للتخطيط ، تطوير وتحسين العمليات التجارية المشاركة فيها، سواء كان تصنيع منتج أو توفير خدمات. فهي لا تشير فقط إلى تصنيع العمليات، بل لجميع العمليات المتعلقة باللوجستيات وتطوير المنتجات الجديدة.وقد أوضح (Matyusz&Demeter:2012:44) أن التصنيع يمكن أن يدعم المنتجات الجديدة من خلال تطوير

منتج جديد أو تنفيذ منتجات بالتقنيات والعمليات الجديدة إلى جانب تطوير المنتجات،فإن المنافسة لها أهمية كبيرة في التأثير على استخدام ممارسات الجودة والتكنولوجيا.أي أن تقوم الشركات بذلك لتميز منتجاتهم عن طريق رفع مستوى الجودة والاستثمار في التكنولوجيا. وتؤدي برامج الجودة المنفذة إلى تحسين مباشر في جودة الأداء ، فتؤثر بشكل مباشر على أداء الأعمال وبشكل غير مباشر من خلال الوقت والتكلفة على تحسين الأداء. لذا فإن المنتجات عالية الجودة تولد حصة سوقية أعلى و عائدات أفضل.

رابعا :- الجودة وتطوير المنتج :- أشار(KIGANGA:2020:1) إلى الاهتمام الكبير الذي حظيت به جودة المنتج خلال العقود القليلة الماضية ، وبتأثير ازدياد العولمة زادت حدة المنافسة السوقية وأدت إلى خلق بيئة تنافسية شديدة للغاية ومما نتج عنه زيادة توقعات العملاء.وقد صرح جورج وفايمرسكيرش (2015) أنه يمكن تحقيق الأداء العام للسوق والأعمال من خلال تحسين جودة المنتج على المدى الطويل وأن هذا هو حجر الزاوية لثورة الجودة الحديثة في الأسواق العالمية اليوم. وأردف (KIGANGA:2020:6) إن مفهوم "الجودة" يعد موضوعا مثيرا للاهتمام الشديد في الماضي وحتى اليوم. وتم تفسيرها بإشكال مختلفة إذ عرفت الجودة على أنها القيمة، والتوافق مع المواصفات المطابقة للمتطلبات، والملائمة للاستخدام،وتجنب الخسارة، وتلبية و/أو تجاوز توقعات العملاء.وقد أكد(Romdonny&Rosmadi:2019:338)على إن تطوير منظمات الأعمال يعتمد على جودة المنتجات التي يقومون بإنتاجها ، فكلما تم إنتاج المنتج بشكل أفضل ومنفعة أكثر،كلما زاد عدد المستهلكين الذين يستمتعون به ،خاصة عند تلبيته لاحتياجاتهم اليومية.وبين(Kapoor & Sinha:2013:83) إن عملية تطوير المنتج تبدأ بتصور فكرة لمنتج جديد وينتهي بإطلاقه، تليها دورات التغذية الراجعة.وهي إن يمر بمراحل تقييم فكرة طرح منتج جديد، الاستعدادات الخلفية لتصميم منتج جديد،تصميم النموذج الأولي ،والاختبار التجريبي قبل إطلاقه أخيرًا.ومن المهم إدراك أن عملية تطوير المنتج لا تنتهي مرة واحدة بمجرد إن يتم طرح المنتج رسميًا في السوق.بل إنها عملية متكررة بغية تحسين شروط وخصائص ومتطلبات ذلك المنتج، بناءً على ملاحظات العملاء وتحليل السوق.في الواقع ،إن صقل المنتج أحيانا(بدلاً من تطوير منتج جديد) بالتحديد يعني "الابتكار" وهذا هو المطلوب.

المبحث الثالث : الجانب التطبيقي

المحور الأول :- التحليل الوصفي الآراء عينة البحث حول متغيرات البحث

يتناول هذا الجانب تحليل نتائج أراء عينة البحث حول متغيرات البحث.اذ ظهر اتفاقا واضحا حول حزمة كبيرة من العوامل المؤثرة في حجم وطبيعة الإنتاج للشركة المبحوثة وإن نتائج الاستبيان كانت متوافقة إلى حد بعيد مع المعلومات التي تم الحصول عليها عن طريق المقابلات الشخصية، وقد تم تقسيم هذه العوامل إلى قسمين رئيسيين وكما يلي:-

القسم الأول:- العوامل المرتبطة بالموارد البشرية:- والتي تؤيد نتائج الجدولين رقم (1) ورقم (3)،اذ يؤشر انخفاض مستوى رضا العاملين في الشركة فيما يخص المؤثرات التالية :

1. قلة الملاكات العاملة في الشركة، نتيجة تسرب الموظفين بالانتقال أو الإحالة على التقاعد(دون توفير البديل)،عدم وضع خطة لاستقطاب الكفاءات وضعف نظام حوافر المعتمد .
2. ضعف البرامج التدريبية والتطويرية للملاك العامل في الشركة وافتقارها للدورات التخصصية في مجال العمل ميدانيا.وبالنتيجة عدم وجود ملاكات مؤهلة وقادرة على معالجة مشاكل العمل أو النهوض بمستوى الأداء.

القسم الثاني:- العوامل المرتبطة بالعملية الإنتاجية للمنتجات الوطنية في الشركة وتشمل :

أولا:- عوامل ترتبط بالتوجهات الحكومية العامة والتي انطلق منها وتعمل بها وزارة الصناعة والمعادن:- وهي الأقوى والأكثر تأثيرا في أداء الشركة، اذ تعد التوجهات العامة للحكومات المتعاقبة غير داعمة للصناعة العراقية عموما ومنها الشركة المبحوثة،يؤكد ذلك التراجع الكبير للصناعة الوطنية منذ الحصار وحتى ألان وتأخرها عن مواكبة الصناعة المعاصرة نتيجة لمراحل متتالية من الأزمات والظروف الاستثنائية التي عانى منها العراق والتي ترتبط بمراحل الحصار الاقتصادي وحرب الخليج والاحتلال وانعكاساته على قوة القرارات الإستراتيجية للحكومة العراقية ، والاختلاف بين المكونات السياسية الحاكمة في الدولة ،استشراء الفساد المالي والإداري وتسرب الكفاءات إلى خارج الوطن.

وتوقف عدد كبير من المصانع عن العمل وتقليص حجم الإنتاج في المصانع العاملة وما رافقه من ارتفاع نسبة البطالة وتراجع دخل الفرد،.أضف إلى ذلك ضعف تطبيق قانون حماية المنتج الوطني وضعف دور الجهات الرقابية في متابعة آلية تطبيق القانون والتوجه نحو الاستيراد المفتوح بدلا من توسيع نطاق الإنتاج المحلي.

ثانيا:- عوامل ترتبط بتوجهات وزارة الصناعة والمعادن والخاضعة للتوجهات الحكومية العامة وتؤشر ما يلي:

1- ضعف الدعم المادي و اللوجستي من قبل الوزارة للنشاط الصناعي عموما والشركة المبحوثة بشكل خاص ويؤكد ذلك تلكؤ الإنتاج الوطني والمنشات الصناعية من خلال تقادم الآليات وخطوط الإنتاج في عموم الشركات الصناعية.اذ تعود معظمها إلى السبعينات لذا فهي غير قادرة على المنافسة في معايير الجودة أو كمية المخرجات أو سرعة الانجاز و وقت التسليم وكما في الشركة المبحوثة .أضف إلى ذلك ضعف النظام الرقابي المعتمد على حركة الأموال في الوزارة وتشكيلاتها، مما نجم عنه تفشي الفساد المالي والإداري.

2- عدم كفاية التخصيص المالي لإغراض البحث والتطوير سواء كان لتطوير البنى التحتية وطرق التصنيع وتقنيات الإنتاج أو تطوير المنتج نفسه وتحسين الجودة أو تطوير الملاكات .

3- صعوبة الحصول على مصادر توليد الطاقة نتيجة التذبذب في أطلاق الطاقة الكهربائية-خاصة خلال مدة الذروة،ورفع الدعم عن شراء الوقود (الديزيل والكاز) والشراء بالسعر التجاري) وبالتالي توقف الإنتاج في مصانع الشركة وخطوطها الإنتاجية وارتفاع تكاليفها.

4- ضعف أعمال الصيانة وتباطئها في أصلاح أعطال الخطوط الإنتاجية وقلة المواد الاحتياطية وصعوبة الحصول عليها ،مما يسبب هدر الوقت الإنتاجي وتوقف العملية الإنتاجية .

5- قلة الدراسات والبحوث الإنتاجية وعدم تنوعها ،بما يكفي لتغطية مشاكل العمليات الإنتاجية مما يضعف قدرتها على المساهمة في تحسين الإنتاج أو تطوير الشركة .

ثالثا :- عوامل ترتبط بالعملية الإنتاجية والمستوى التكنولوجي والمتأثرة بتوجهات وزارة الصناعة والمعادن: والتي جاءت متوافقة مع نتائج الجدولين رقم (2) و(3) وأهمها ما يلي:

1. تقادم خطوط الإنتاج،الآليات،الأجهزة والمعدات،وطرق التصنيع.
2. ضعف الاهتمام بمعايير الجودة العالمية وتطبيقها بما يضاهي الشركات المنافسة لحرص الشركة على تقديم منتجاتها بأقل التكاليف الممكنة،مما دفعها لضغط الكلف الإنتاجية إلى أدنى المستويات دون مراعاة تأثير ذلك على المنتج النهائي،وذلك من خلال :
   - التخلي عن محسنات المنتج وتقديم منتجات غير عطرية وبألوان اقل جاذبية .
   - التخلي عن المكملات الإنتاجية ومنها التعبئة والتغليف،وصناعتها من مواد أولية رديئة لا تتوافق مع متطلبات الجودة .
   - وجود ضعف كبير في عملية تصميم المنتج نفسه أو تصميم الأغلفة والعبوات،اذ تصنع المنتجات المحلية بطرق وبإشكال تقليدية تفتقر للجمال،مما يؤثر في انخفاض الطلب على المنتج وبالتالي انخفاض كمية الإنتاج .
3. يؤدي عدم توافر المواد الأولية داخل البلد بالكميات الكافية إلى انخفاض كمية الإنتاج المحلي.كذلك تحول الشركة من أنتاج تلك المواد نحو شراءها من الأسواق المحلية والذي يترتب عليه التذبذب في مستوى جودة تلك المواد .

رابعا :- ضعف دور الجهات الرقابية:- اذ تتجه الجهات الرقابية المتمثلة بالجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية بالتدقيق ومطابقة المواصفة القياسية العراقية على الشركات الحكومية فقط . وتفرض هذه المواصفة محددات معينة ومستويات جودة لابد من الالتزام بها .ومنها على سبيل المثال (يجب أن تكون المادة الفعالة في منتج الزاهي (17%) كحد ادني في حين نجد ان الصناعات المحلية الخاصة وحتى المنتج المناظر المستورد تبتعد كثيرا عن هذه النسبة اذ أنها تصل إلى (2%) فقط.وكنتيجة منطقية لذلك،تكون المنافسة غير عادلة.

المحور الثاني:- تحليل نتائج الاستبيان

1- البعد الأول / رضا العاملين

جدول رقم (1) التحليل الإحصائي الوصفي لبعد رضا العاملين

الفقرة أولا	رأيك في نظام الحوافز المطبق في الشركة				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
السؤال		اتفق	محايد	لا اتفق			
1-تمنح إدارة الشركة حوافز للعاملين،مادية و معنوية	تكرار	28	14	46	1.80	16.04	لا اتفق
	%	32%	16%	52%			
2-تساهم الحوافز الممنوحة في رفع كفاءة العاملين	تكرار	32	40	16	2.18	12.22	محايد
	%	36%	45%	18%			
3- تعد الأجور المدفوعة مناسبة للجهد المبذول من العامل	تكرار	12	14	62	1.43	28.31	لا اتفق
	%	14%	16%	70%			
4- تتناسب الأجور المدفوعة مع المستوى السائد في السوق	تكرار	0	20	68	1.23	34.95	لا اتفق
	%	0%	23%	77%			
المستوى الكلي لبعد نظام الحوافز					1.66	9.167	لا اتفق
الفقرة ثانيا	رأيك في مدى وجود حقوق عمالية ثابتة				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
السؤال		اتفق	محايد	لا اتفق			
1-هناك إجازات مدفوعة الأجر (إجازة مرضية او اعتيادية) .	تكرار	60	16	12	2.55	26.63	اتفق
	%	68%	18%	14%			
2- هناك من العاملين أعضاء في نقابات عمالية	تكرار	18	20	50	1.64	17.93	لا اتفق
	%	20%	23%	57%			
3- توفر الشركة عقود عمل للعاملين	تكرار	30	18	40	1.89	11.02	لا اتفق
	%	34%	20%	45%			
4- تتوافر في الشركة وسائل الوقاية والسلامة المهنية الملائمة لطبيعة المخاطر التي يمكن إن يتعرض لها العاملين	تكرار	56	20	12	2.50	23.44	اتفق
	%	64%	23%	14%			
المستوى الكلي لبعد الحقوق العمالية					2.14	5.92	اتفق
المستوى الكلي لبعد رضا العاملين					1.9	1.623	لا اتفق

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Microsoft Excel)

يشير جدول رقم (1) إلى احتساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاتجاه العام لكل إجابة من إجابات البعد الأول وللبعد ككل،حول الفقرات الخاصة بالتحقق من مستوى

رضا العاملين عينة الدراسة،يتضح أن معظم تساؤلات الفقرة أولا، جاءت بإجابات سلبية إذ إن هناك اتفاق لمعظم أفراد العينة على إن نظام الحوافز الذي تعتمده الشركة غير مناسب ولا يلبي طموحات العاملين إما الإجابات حول تساؤلات الفقرة ثانيا، فقد أخذت اتجاها ايجابيا على الأغلب، حول وجود حقوق عمالية في التمتع بالإجازات مدفوعة الأجر توافر وسائل الوقاية والسلامة المهنية. إلا إن هناك عوامل أخرى تجعل العاملين مستاءين من سياسة الشركة وقد تم بيانها في التحليل الوصفي/القسم الأول: العوامل المرتبطة بالموارد البشرية ولا مجال لتكرارها هنا ومنها أن الشركة توفر عقود عمل ولكنها لا تكفي لسد العجز الحاصل في الملاكات العاملة والذي ينعكس على مستوى الرضا الوظيفي للعينة المبحوثة .

2- البعد الثاني / المستوى التكنولوجي وطرق الإنتاج المعتمدة في الشركة

جدول رقم (2) التحليل الإحصائي الوصفي لبعد المستوى التكنولوجي وطرق الإنتاج المعتمدة في الشركة

السؤال	%التكرار	اتفق	محايد	لا اتفق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1-تتصف المعدات المستخدمة في الإنتاج بالتقادم	تكرار	65	20	3	2.70	32.04	اتفق
	%	74%	23%	3%			
2-تتسم طرق التصنيع بأنها ثابتة منذ نشأة المصنع	تكرار	62	21	5	2.65	29.40	اتفق
	%	70%	24%	6%			
3-تمتلك الشركة تقنيات متطورة في التصنيع .	تكرار	12	19	57	1.49	24.21	لا اتفق
	%	14%	22%	65%			
4-يتم تصميم المنتجات بالطرق التقليدية.	تكرار	67	17	4	2.72	33.26	اتفق
	%	76%	19%	5%			
5-تلبي عملية التعبئة والتغليف لمنتجات الشركة أذواق المستهلكين	تكرار	13	20	55	1.52	22.50	لا اتفق
	%	15%	23%	63%			
6-يتم شراء المواد الخام التي تتعامل بها الشركة من مناشئ عالمية	تكرار	32	50	6	2.30	22.12	محايد
	%	36%	57%	7%			
7-توفر الشركة المواد	تكرار	10	20	58	1.45	25.32	لا اتفق
	%	11%	23%	66%			

الخام بالكميات المناسبة							
8-تتسم المواد الخام التي تتعامل بها الشركة بمستوى جودة عالية	تكرار	30	40	18	2.14	11.02	محايد
	%	34%	45%	20%			
9-تعمل الشركة على تحسين وتطوير منتجاتها بشكل مستمر	تكرار	40	27	21	2.22	9.71	اتفق
	%	45%	31%	24%			
المستوى الكلي للبعد					2.132	7.854	اتفق

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Microsoft Excel)

يشير جدول رقم (2) إلى احتساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاتجاه العام لكل إجابة من إجابات البعد الثاني وللبعد ككل ،حول الفقرات المتعلقة بالمستوى التكنولوجي وطرق الإنتاج المعتمدة في الشركة،والتي جاءت لتؤكد وجود خلل كبير جدا في العملية الإنتاجية تعود أسبابه إلى عدة عوامل مهمة منها تقادم مستلزمات الإنتاج وطرق التصنيع والتي سبق ذكرها في التحليل الوصفي/ القسم الثاني- الفقرة ثالثا .

3-البعد الثالث / التوجهات الحكومية - توجهات وزرة الصناعة والمعادن

جدول رقم (3) التحليل الإحصائي الوصفي لبعد توجهات وزرة الصناعة والمعادن

السؤال	%التكرار	اتفق	محايد	لا اتفق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1-تقوم الوزارة بتقديم الدعم المالي للشركة	تكرار	6	8	74	1.23	38.70	لا اتفق
	%	7%	9%	84%			
2-تمنح التسهيلات للحصول على المستلزمات الأساسية للعملية الإنتاجية	تكرار	5	16	67	1.30	33.08	لا اتفق
	%	6%	18%	76%			
3-تدعم تطوير البنى التحتية للشركة	تكرار	15	10	63	1.45	29.26	لا اتفق
	%	17%	11%	72%			
4-تقوم بتدريب الملاكات الفنية والإدارية	تكرار	20	10	58	1.57	25.32	لا اتفق
	%	23%	11%	66%			

باعتماد برامج تطويرية ملائمة .							
5-تسعى لاستقطاب الكفاءات العلمية والمهنية	تكرار	10	18	60	1.43	26.86	لا اتفق
	%	11%	20%	68%			
6-تشجع البحث العلمي في مجال تطوير الصناعة	تكرار	38	12	38	2.00	15.01	لا اتفق
	%	43%	14%	43%			
المستوى الكلي للبعد					1.496	7.292	لا اتفق

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Microsoft Excel)

يشير جدول رقم (3) إلى احتساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاتجاه العام لكل إجابة من إجابات البعد الثالث وللبعد ككل حول الفقرات الخاصة بتوجهات وزرة الصناعة والمعادن،اذ جاءت جميع الإجابات سلبية لتؤكد اتفاق جميع أفراد العينة على ضعف اهتمام ودعم وزرة الصناعة والمعادن بالشركة المبحوثة سواء كان ذلك من خلال ضعف الدعم المالي المخصص للشركة او من ناحية من التسهيلات في الحصول على مستلزمات العملية الإنتاجية أو توافر متطلبات تطوير البنى التحتية أو تدريب الملاكات أو استقطاب الكفاءات العلمية أو تشجيع البحث العلمي لتطوير الصناعة.وقد توافقت هذه النتيجة مع آراء المبحوثين في المقابلات الشخصية وهذا ما يؤكده واقع حال الصناعة في العراق حاليا. وقد تم توضيح ذلك بشكل أكثر تفصيلا في التحليل الوصفي/ القسم الثاني- الفقرة أولا وثانيا .

4- البعد الرابع/ موقف المنتج المحلي في الأسواق العراقية

جدول رقم (4) التحليل الإحصائي الوصفي لبعد موقف المنتج المحلي في الأسواق العراقية

السؤال	%التكرار	اتفق	محايد	لا اتفق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1-تسد منتجات الشركة، حاجة السوق المحلية .	تكرار	3	10	75	1.18	39.70	لا اتفق
	%	3%	11%	85%			
2-تتضمن منتجات الشركة عناصر البطاقة التموينية	تكرار	12	8	68	1.36	33.55	لا اتفق
	%	14%	9%	77%			
3-تسد منتجات الشركة - حاجات البطاقة التموينية	تكرار	7	5	76	1.22	40.43	لا اتفق
	%	8%	6%	86%			
4-يتم دراسة السوق من خلال استطلاع أراء المستهلكين	تكرار	28	20	40	1.86	10.07	لا اتفق
	%	32%	23%	45%			

للتعـــرف علـــى المشـاكل المتعلقـة بمنتجات الشركة							
المستوى الكلي للبعد					1.405	12.34	لا اتفق

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Microsoft Excel)

يشير جدول رقم (4) إلى احتساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاتجاه العام لكل إجابة من إجابات البعد الرابع وللبعد ككل،حول الفقرات الخاصة بموقف المنتج المحلي في الأسواق العراقية، وقد جاءت جميع الإجابات سلبية، إذ اجمع المبحوثين على عدم قدرة الشركة على إنتاج الكميات الكافية لاستيعاب الطلب المحلي ،كما أنها لا تستجيب لمتطلبات البطاقة التموينية ولا تسد احتياجاتها بالأصناف والكميات الضرورية للمستهلك العراقي.فعلى سبيل المثال لا يغطي الزيت السائل سوى نسبة(30%) فقط من الكمية المطلوبة في البطاقة التموينية،اذ تحصل وزارة التجارة على الـ (70%) المتبقية من المجهزين الخارجين لمناشئ مختلفة (أوكرانيا، تركيا، مصر، وغيرها).كما أن الشركة لا تبذل جهودا كافية لاستطلاع أراء المستهلكين حول منتجاتها ولا تعمل لتلبيتها وبذا تكون بعيده عن تطلعات المستهلك ورغباته .

اختبار الصدق والثبات :- تم إجراء اختبار الصدق الظاهري لضمان تماشي الأسئلة المصممة لمتغيرات الدراسة من خلال تقديم الاستبيان لعدة خبراء متخصصين في موضوع الدراسة، بالإضافة إلى خبراء في مناهج البحث وإعداد الاستبيانات. وتم اعتماد الاستبيان المُعدل في الدراسة بناءً على التعديلات اللازمة، سواءً كان ذلك بحذف أو تعديل أو إضافة فقرات.

كما تم إجراء اختبار ألفا كرونباخ لكل متغير من متغيرات الدراسة للتعرف على مدى ثبات الاستبيان، إذ ظهرت قيمة معامل ألفا كرونباخ (0.701) لمتغير العوامل الإدارية والإنتاجية المتمثل بمستوى رضا العاملين والمستوى التكنولوجي والتوجهات الحكومية، أما متغير حجم الإنتاج ومستوى الجودة فكانت قيمته (0.703)، وتتضح أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع المتغيرات أكبر من (0.70) والتي تدل على أهمية تلك المتغيرات.

اختبار فرضيات الدراسة:- تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير المعتمد المتمثلة بحجم الإنتاج ومستوى الجودة وكما مبين في الشكل (1) باستخدام الرسم P-P، وبما أن النقاط تقترب من خط الانحدار فإن ذلك يدل على أن المتغير يتوزع توزيعاً طبيعياً، وبالتالي تم اعتماد الاختبارات المعلمية وتحليل الانحدار للتحقق من صحة فرضيات الدراسة.

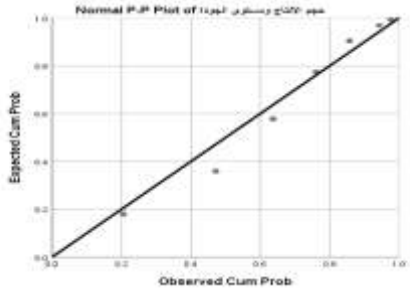

شكل (1) يبين اختبار التوزيع الطبيعي لمتغير حجم الإنتاج ومستوى الجودة

الفرضية الرئيسة

فرض العدم: لا يوجد تأثير للعوامل الإدارية والإنتاجية على حجم الإنتاج ومستوى الجودة.

الفرض البديل: يوجد تأثير للعوامل الإدارية والإنتاجية على حجم الإنتاج ومستوى الجودة.

ولاختبار صحة هذه الفرضية (لا يوجد تأثير للعوامل الإدارية والإنتاجية على حجم الإنتاج ومستوى الجودة)،تم إجراء اختبار أسلوب الانحدار الخطي المتعدد Multiple linear regression لقياس تأثير كل من المتغيرات المستقلة الثلاث (رضا العاملين،المستوى التكنولوجي،التوجهات الحكومية) على المتغير التابع (حجم الإنتاج ومستوى الجودة) من خلال بناء النموذج الآتي:

$$y = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_3 + e$$

حيث أن:y: حجم الإنتاج ومستوى الجودة ،x_1: رضا العاملين.
x_2: المستوى التكنولوجي. ، x_3: التوجهات الحكومية. ،e: حد الخطأ العشوائي

يتضح من خلال الجدول (5) أن النتائج معنوية إحصائياً، أي تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على (يوجد تأثير للعوامل الإدارية والإنتاجية المتمثل برضا العاملين والمستوى التكنولوجي والتوجهات الحكومية على حجم الإنتاج ومستوى الجودة)، إذ بلغت قيمة F المحسوبة (24.893) وهي معنوية إحصائياً بمستوى معنوية (0.05) لأن قيمة p-value كانت (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05). كما أظهرت النتائج معامل الارتباط (R) بقيمة تساوي (0.69) والذي يدل على أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع علاقة طردية متوسطة، في حين أن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (47%) وهذا يبين أن المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، وأن نسبة (53%) من التغيرات الحاصلة في حجم الإنتاج ومستوى الجودة سببها عوامل أخرى.

جدول (5) نتائج قياس علاقة التأثير للعوامل الإدارية والإنتاجية على حجم الإنتاج ومستوى الجودة

حجم الإنتاج ومستوى الجودة				
المتغير المستقل	**R**	**R^2**	**F-Value**	**Sig.**
للعوامل الإدارية والإنتاجية	0.69	0.47	24.893	0.000

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS.

وللتأكد من عدم وجود مشكلة التعدد الخطي Multicollinearity فقد تم حساب معامل تضخم التباين VIF وتبين أن قيمته للمتغيرات المستقلة الثلاث (رضا العاملين والمستوى التكنولوجي والتوجهات الحكومية) كانت (1.125، 1.104، 1.052) على التوالي، مما يدل على عدم وجود المشكلة كون قيمة VIF أقل من 10.

الفرضية الفرعية الأولى:

فرض العدم: لا يوجد تأثير للعوامل الإدارية والإنتاجية المتمثلة برضا العاملين على حجم الإنتاج ومستوى الجودة .

الفرض البديل: يوجد تأثير للعوامل الإدارية والإنتاجية المتمثلة برضا العاملين على حجم الإنتاج ومستوى الجودة

يتضح من خلال الجدول**(6)** أن النتائج غير معنوية إحصائياً،أي تم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على(لا يوجد تأثير للعوامل الإدارية والإنتاجية المتمثلة برضا العاملين على حجم الإنتاج ومستوى الجودة)،إذ بلغت قيمة t المحسوبة(0.647) وهي غير معنوية إحصائياً بمستوى معنوية(0.05)لأن قيمةp-value كانت(0.519) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05).

جدول (6) نتائج اختبار t لقياس علاقة تأثير العوامل الإدارية والإنتاجية المتمثلة برضا العاملين على حجم الإنتاج ومستوى الجودة

حجم الإنتاج ومستوى الجودة				
المتغير المستقل	**B**	**Std. Error**	**t**	**Sig.**
رضا العاملين	0.036	0.056	0.647	0.519

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS.

يبرر ذلك: وبالتوافق مع ما جاء في المقابلات الشخصية إن الدوافع الوطنية للموظف العراقي تبدوا أكثر تأثيرا في إثارة الحافز المعنوي وتعزيز الدافعية للعمل بروح التفاني والإخلاص لتحسين مستوى الأداء وتطوير مخرجات الشركة من المنتجات الوطنية وإنهم يجدون إن تحسين الصورة الذهنية للمنتج العراقي،تعد واجب وطني ورسالة أخلاقية هم مؤمنون بها وملتزمون بأدائها .فبالرغم من وجود بعض المنغصات التي نوه عناه المبحوثين وتم بيانها في التحليل الوصفي والتي تؤثر في مستوى رضا العاملين،إلا أنهم يحتملون أثارها،اذ يرتكز جل اهتمام العينة المبحوثة على عوامل أخرى،يجدون أنها

الأخطر والأكثر تأثيرا،فهم يسقطون اللوم على الحكومات المتعاقبة لانشغالها عن النهوض بالصناعة الوطنية والرضوخ لضغوطات ومخططات خارجية تسعى لتهميش القطاع الصناعي في العراق وتحويله إلى سوق استهلاكية لصالح دول أخرى .

الفرضية الفرعية الثانية:

فرض العدم: لا يوجد تأثير للعوامل الإدارية والإنتاجية المتمثلة بالمستوى التكنولوجي على حجم الإنتاج ومستوى الجودة

الفرض البديل: يوجد تأثير للعوامل الإدارية والإنتاجية المتمثلة بالمستوى التكنولوجي على حجم الإنتاج ومستوى الجودة

يتضح من خلال الجدول (7) أن النتائج معنوية إحصائياً، أي تم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على (لا يوجد تأثير للعوامل الإدارية والإنتاجية المتمثلة بالمستوى التكنولوجي على حجم الإنتاج ومستوى الجودة)، إذ بلغت قيمة t المحسوبة (7.299) وهي معنوية إحصائياً بمستوى (0.05) لأن قيمة p-value كانت (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05).

جدول (7) نتائج اختبار t لقياس علاقة تأثير العوامل الإدارية والإنتاجية المتمثلة بالمستوى التكنولوجي على حجم الإنتاج ومستوى الجودة

حجم الإنتاج ومستوى الجودة				
المتغير المستقل	**B**	**Std. Error**	**t**	**Sig.**
المستوى التكنولوجي	0.568	0.078	7.299	0.000

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS.

يبين اختبارt المتمثل في الجدول(7) أن قيمةB هي(0.568) والتي تُشير أن تغير وحدة واحدة في متغير المستوى التكنولوجي يؤدي لزيادة (0.568) وحدة في حجم الإنتاج ومستوى الجودة.

وهذا يتوافق مع ما ورد تفصيله في التحليل الوصفي/ القسم الثاني- الفقرة ثالثا والذي اتفق عليه المبحوثين من خلال المقابلات الشخصية.إذ إن للمستوى التكنولوجي تأثير مباشر في انخفاض حجم الإنتاج وتراجع مستوى الجودة. والناجم عن تهالك المقومات الأساسية للعملية التشغيلية من تقنيات واليات ومعدات وطرق تصنيع ،وضعف الاهتمام بتوفير متطلبات الجودة سواء كان في المنتج نفسه أو في التصميم أو في التعبئة والتغليف، بالإضافة إلى نقص المواد الأولية الداخلة في الصناعة .

الفرضية الفرعية الثالثة:

فرض العدم: لا يوجد تأثير للعوامل الإدارية والإنتاجية المتمثلة بالتوجهات الحكومية على حجم الإنتاج ومستوى الجودة

الفرض البديل: يوجد تأثير للعوامل الإدارية والإنتاجية المتمثلة بالتوجهات الحكومية على حجم الإنتاج ومستوى الجودة

يتضح من خلال الجدول (8) أن النتائج معنوية إحصائياً، أي تم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على(لا يوجد تأثير للعوامل الإدارية والإنتاجية المتمثلة بالتوجهات الحكومية على حجم الإنتاج ومستوى الجودة)،إذ بلغت قيمة t المحسوبة(2.394)وهي معنوية إحصائياً بمستوى (0.05) لأن قيمة p-value كانت (0.019) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05).

جدول (8) نتائج اختبار t لقياس علاقة تأثير العوامل الإدارية والإنتاجية المتمثلة بالتوجهات الحكومية على حجم الإنتاج ومستوى الجودة

حجم الإنتاج ومستوى الجودة				
المتغير المستقل	**B**	**Std. Error**	**t**	**Sig.**
التوجهات الحكومية	0.115	0.048	2.394	0.019

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS.

وكما مبين في الجدول (8) ومن خلال اختبار t تظهر قيمة B وهي (0.115) مما يعني أن تغير وحدة واحدة في متغير التوجهات الحكومية يؤدي لنقصان (0.115) وحدة في حجم الإنتاج ومستوى الجودة. وهذا يتوافق مع ما ورد تفصيله في التحليل الوصفي/القسم الثاني- الفقرة أولا وثانيا.والذي اتفق عليه المبحوثين من خلال المقابلات الشخصية.والذي يؤكد وجود ضعف كبير في الدعم الحكومي والوزاري للمؤسسات وللأنشطة الصناعية وفي القطاعين العام والخاص.والذي يعد سببا جوهريا في تراجع الصناعة العراقية .

المبحث الرابع :الاستنتاجات والتوصيات

يتضمن هذا المبحث تقديم مجموعة من الاستنتاجات التي تفسر النتائج التي تم التوصل إليها فضلا عن مجموعة من التوصيات التي يقدمها البحث استنادا إلى الاستنتاجات

المحور الأول:- الاستنتاجات :- توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات المتعلقة بالجانب العملي ، يمكن بيانها بالاتي :-

اولا:- ضعف الدعم الحكومي لحماية وتطوير الصناعة والمنتجات المحلية ، كذلك ضعف تطبيق قانون حماية المنتج الوطني، ناهيك عن الفساد المالي والإداري المستشري في معظم مفاصل الدولة نتيجة ضعف النظام الرقابي وعجز القوانين عن منع ومحاربة الفساد وبالتالي تلكؤ الصناعة.

ثانيا:- تعد توجهات وزارة الصناعة والمعادن غير داعمة لنشاط الشركة الصناعي لوجود ضعف كبير سواء في التخصيص المالي أو التسهيلات الممنوحة أو دعم التطوير

ثالثا:- تتسم الشركة العامة للمنتوجات الغذائية-عينة البحث بعدم مواكبتها للتطورات الحاصلة في قطاع الصناعة ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

1- تعاني الشركة من ضعف كبير في مواردها البشرية لعدم توافر ملاكات كافية وخبيرة تلبي احتياجات الشركة نتيجة تسرب الكفاءات الموجودة وعدم استقطاب كفاءات بديلة ،كذلك ضعف البرامج التدريبية المعتمدة لتطوير الملاكات،وانخفاض الرضا الوظيفي للعاملين .

2- وجود ضعف كبير في متطلبات الإنتاج الجوهرية وتراجع المستوى التكنولوجي ومستلزمات الإنتاج ،المتمثلة في تقادم تقنيات وطرق الإنتاج، نقص المواد الأولية والمواد الخام الداخلة في العملية الإنتاجية وتوقف عدد من مصانع الشركة عن العمل وحاجتها إلى إعادة التأهيل وبالتالي انخفاض كمية الإنتاج .

المحور الثاني :- التوصيات:- وفقا لما جاء في الاستنتاجات، يمكن تبني التوصيات التالية :-

أولا :- ينبغي على الجهات المتنفذة في الدولة تلبية متطلبات المصلحة العامة والاستجابة لحاجات المجتمع العراقي بتقديم الدعم الكامل لوزارة الصناعة والمعان والشركات الصناعية للنهوض بالصناعة الوطنية وتطويرها والتوسع فيها وبما يدعم الاقتصاد الوطني من خلال :

1. منح التخصيص المالي الكافي لمعالجة مشاكل الصناعة وتطويرها ومنها منح قروض مالية تشغيلية للشركة لتامين احتياجاتها من المواد الأولية لمنع توقف الإنتاج.
2. اتخاذ الإجراءات الوقائية بوضع القوانين الصارمة والقاسية والقادرة على محاربة الفساد.
3. تقديم التسهيلات الإدارية والقانونية الكافية لضمان أنسابية أعمال الشركات.
4. دعم وتشجيع القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة وتوجيه إنتاجها بما يلبي الحاجات الفعلية للأسواق العراقية .
5. تشجيع الاستثمار الأجنبي الداعم للصناعة الوطنية .
6. استحداث نظم رقابية وأخرى مصرفية كفوة وفاعلة لتتبع حركة الأموال والية إنفاقها .

ثانيا:- ينبغي على وزارة الصناعة والمعادن العمل الجاد لمعالجة مشاكل القطاع الصناعي ووضع الخطط والبرامج التطويرية باعتماد التكنولوجيا المعاصرة والمكننة الحديثة في خطوط الإنتاج وأعاده تأهيل المصانع المتقادمة وإنشاء مصانع جديدة للأجزاء التي تدخل كمادة أولية في منتجاتها والاستثمار مع القطاع الخاص بعقود شراكة بما يوافق سياسة الوزارة وتحت رقابة الدولة.

ثالثا:- يتوجب على الشركة العامة للمنتوجات الغذائية،تطوير مصانعها ومنتجاتها وكما يلي :

1. دعم وتطوير الموارد البشرية العاملة في الشركة وتعزيزها بالكفاءات العالمية وتوفير بيئة عمل جاذبة وبما يثير الدافعية لتحسين الأداء وتطوير الإنتاج .
2. دعم وتطوير المستوى التكنولوجي ومستلزمات الإنتاج والبنى التحتية للشركة ومصانعها.
3. تفعيل عمليات البحث والتطوير لتحسين وتجويد المنتج المحلي ليضاهي المنتج الأجنبي
4. توفير المواد الأولية الأزمة للإنتاج بالكمية والجودة المطلوبة ومن مناشيئ رصينة، وإعادة النظر باليات الشراء المحلي والخارجي وبما يضمن أو يقلل تدخل الوسطاء الذي يؤدي إلى رفع كلف الإنتاج وبالتالي زيادة أسعار بيع المنتجات.
5. العمل على تعزيز متطلبات البطاقة التموينية وتوفير مفرداتها بالكم والنوع المناسبين .
6. التعرف على احتياجات المشترين والاهتمام برغباتهم والأخذ بها ووضعها ضمن خطة تحسين المنتج والعمل على إشباعها.

المحور الثالث :- المقترحات

1. توفير قطع الأراضي الملائمة واستثمار المساحات الواسعة على الطرق الخارجية للإنشاء مدينة صناعية متكاملة لتوسيع الصناعة العراقية ودعم القطاع الخاص.
2. منح القروض الميسرة والبعيدة الأجل للباحثين عن العمل للمساهمة في دعم المشاريع الصغيرة والقضاء على البطالة وتنشيط الصناعات المحلية بمختلف إشكالها بما في ذلك تشجيع الصناعات التراثية والفلكلور العربي والحرف اليدوية .
3. التنسيق والتعاون مع وزارة الزراعة للتوسع في زيادة تخصيص الأراضي المنتجة للمزروعات الداخلة كمواد الأولية في الصناعة المحلية والتأكيد على جودة ومواصفات تلك المزروعات وفقا لمتطلبات الصناعة المحلية ، مما يساهم في تقليص الحاجة إلى الاستيراد

المراجع

أولا :- المصادر العربية

1- آل فيحٌان . إيثٌار عبد الهادي (2011) ، " إدارة الإنتاج والعمليات " الطبعة الأولى- العراق - بغداد، رقم الإيداع لدى دار الكتب الوثائق(2063 لسنة 2011).ص 1-199،
2- القاضي .سمر محمود & ه محمد .هبة مدبولي (2022)، "الاستخدام الكفء لعوائد عناصر الإنتاج لأهم المحاصيل الزراعي باستخدام نظرية أويلو للتوزيع " المجلة العربية للعلوم الزراعية ، مصر ، مجلد 5 ، عدد 16 . pp108-128
3- حجازي .د.جمال طاهر أبو الفتوح ، (2002)، "إدارة الإنتاج والعمليات مدخل إدارة الجودة الشاملة " كتاب .طباعة مكتب القاهرة للطباعة والتصوير . الزقازيق . الطبعة الأولى . رقم الإيداع 14059/ 2002 ،ص 1- 392 ،
4- طالب .علاء فرحان1 ، غالي .حسين حريجة2 ، عباس. علي عبد الحسن3 "(2011) ."تأثير تكنولوجيا الإنتاج في تصميم المنتج- دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة الإطارات في بابل" المجلة العراقية للعلوم الإدارية- المجلد السابع- العدد التاسع والعشرون -pp1-24
5- عامر.سمح عبد اللطيف،&،قنديل.علاء محمد سيد.(2011)،" تخطيط ومراقبة الإنتاج في المؤسسات الصناعية والخدمية"، دار الفكر-ناشرين وموزعين– المملكة الأردنية الهاشمية-عمان، الطبعة الأولى
6- محمد . دحماني ،& ليندة . عيادة ،(2015)، "إستراتيجية توزيع الإنتاج في مؤسسة إنتاجية/ دراسة حالة مؤسسة البسكويت، شكولاطة و مجبنة الحقول بالبويرة" رسالة ماجستير في العلوم التجارية / تسويق ، جامعة أكلي محند أو الحاج -البويرة .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، .ص1-132،
7- شقرة . يسرا السعودي عبد المقصود (2022)،"دراسة اقتصادية لعوائد عناصر إنتاج أهم المحاصيل الحقلية في مصر" مجلة المنوفية للاقتصاد الزراعى والعلوم الاجتماعية، المجلد. 7 : 161 – pp172
8- وكال. إلهام& شادولي زكية .(2019) ، "انعكاسات الإنتاج المحلي للقطاعات على التخفيف من حدة البطالة -دراسة قياسية1999-2017" رسالة ماجستير -جامعة ابن خلدون – تيارت-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير -قسم علوم اقتصادية- pp1-102

ثالثا : - المصادر الأجنبية

9- Artaya. I Putu , 2019 , "The concept of operations and production management The Basics Of Operations Management And Production 2018 Edition " ,ISBN: 786026557292 , Narotama University Press ,I Putu Artaya ,Faculty Of Economics And Business ,Narotama University of Surabaya , ISBN: 9786026557292,pp1-9

10- **Belay. Assefa.** (2022)" ، The Factors Affecting Customers Attitude Towards Domestically Produced Goods and Their EconomicImplications: Evidence from Addis Ababa, Merkato" International Journal of Business and Economics Research11(3): 109-116،doi: 10.11648/j.ijber.20221103.12، ISSN: 2328-7543 (Print); ISSN: 2328-756X (Online)

11- David J. Bolling . ,"Production & Operations Management: Study Guide for Management 318" ,Southern Illinois University Carbondale ,OpenSIUC,Honors Theses University Honors Program .5-1996

12- Elisa Battistoni1,*, Andrea Bonacelli2., "An Analysis of the Effect of Operations Management Practices on Performance" International Journal of Engineering Business Management, Received 5 Jul 2013; Accepted 19 Aug 2013 , DOI: 10.5772/56919

13- Echeme. Ibeawuchi I. (2016)," Technological Factors for Improved Productivity of Manufacturing Projects in the South-East Geopolitical Zone of Nigeria" ***PM World Journal,*** Vol. V, Issue XII – pp1-19

14- Jabbour.1 .Ana Beatriz Lopes de Sousa & Jabbour2.Charbel José Chiappetta.,2013.,"CONTRIBUTIONS OF OPERATIONS MANAGEMENT TO THE COMPETITIVENESS OF THE BRAZILIAN ELECTRONICS SECTOR", Journal of Business Economics and Managementو ISSN 1611-1699 print/ISSN-2029-4433online-2013Volume14(Supplement1):S358-S376، doi:10.3846/16111699.2012.720588

15- Jamaludin .Nor Lelawati & Amer. Afizan & Abu Hasan. Helmy Fadlisham Bin , 2010,"A Study on Factors Affecting Rice Production in Malaysia" Faculty of Business Management,UiTM Shah Alam, Conference Paperpp1-15

16- KIGANGA.AUGUSTINE MUSSA, 2020," FACTORS AFFECTING PRODUCT QUALITY IN MANUFACTURING INDUSTRIES: A CASE STUDY OF TANELEC LIMITED-ARUSHA" ADissertation Fulfilment of the Requirements for the Degree of Masters of Business Administration of the Institute of Accountancy Arusha -November, pp1-47

17- Kingsley E.Ugochukwu, 1, H.U. Nwosu, 2, Stanley C Ugochukwu,.3,2016," Analysis of factors affecting the performance of selected manufacturing firms in Anambra State, Nigeria"IOSR Journal of Mechanical and Civil Engineering (IOSR-JMCE) e-ISSN: 2278-1684,p-ISSN: 2320-334X, Volume 13, Issue 4 Ver. III, PP 10-16,DOI: 10.9790/1684-1304031016

18- Matyusz .Zsolt & Demeter .Krisztina , 2012,'"The impact of external market factors on the operational practices and performance of companies" Corvinus University of Budapest,published in Society and Economy-Vol 34 (2012), No1, pp.73-93,DOI: 10.2307/41472188

19- Masyhuri.Muhammad ,2023,**"Competitive Priorities as Operations Management Strategy Enablers"**International Journal of Management Science and Application,pp 37-47

20- Sodhi. Er. Inderjit Singh; Kumar. Er. Raman; Bhui. Er. Amandeep Singh& Gabbi. Er. Amandeep Singh,2013" A Review Paper on Modern Developments in Production and Operations Management" International Journal of Engineering Research & Technology (IJERT) .Vol. 2 Issue 2, February- 2013-ISSN: 2278-0181-pp1-13

21- **Singh .Yad Ram and Kumar . Suraj ,"A Study on Production Development and Management"**International Journal of Information and Computation Technology '. © International Research Publications House-ISSN 0974-2239 Volume 3, Number 9 (2013), pp. 881-886

22- Uzorh A.C., Okafor B.E., Igbokwe J.O. and Nwosu M.C. 2017 "QUANTITATIVE ANALYSIS OF FACTORS AFFECTING MANUFACTURING WORKERS PERFORMANCE IN INDUSTRY: CASE STUDY OF PLASTIC COMPANIES IN EASTERN NIGERIA, USING SPSS.",International Journal of Engineering and Advanced Technology Studies Vol.5,No.3, pp.9-53,